مركز سمت للدراسات
SMT Studies Center

أطماع أردوغان تقوده نحو المجهول في ليبيا

الأربعاء, 8 يناير 2020

قراءة خاصة 219

شكلت مذكرة التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا بقيادة فايز السراج، حول التعاون الأمني والعسكري وترسيم الحدود البحرية، مثار جدل عربي ودولي واسع ضد التدخلات المتتالية لنظام أنقرة في أكثر من بلد عربي.

تسعى تركيا جاهدة، عبر مسارات مختلفة، للاستفادة "قدر الإمكان" من أجواء الحرب الليبية، للخروج بحزمة مكاسب تمكنها من رسم خريطة البلد الغني بالنفط، على نحو يخدم مصالحها. وهي إذ تعلل بحماية "جغرافيتها وإرثها القديم"، تتزايد المخاوف من أن تشرع "الانتهازية التركية" الباب أمام حرب إقليمية ربَّما تطول، سيكون الخاسر فيها الشعب الليبي بكل أطيافه ومناطقه.

وبعد مضي أكثر من ثلاثة قرون من الاستعمار العثماني لليبيا، تتهيأ أنقرة الآن للعودة رسميًا إلى البلاد، لكن هذه المرة تود دخولها بعدتها وعتادها، بغطاء من المجلس الرئاسي لحكومة "الوفاق"، وتحت عباءة قوى وتيارات إرهابية. وهذا تحرك براغماتي يستهدف توسيع النفوذ، وبيع وتجريب السلاح، والاستحواذ على أكبر قدر من "كعكة" النفط الليبي مستقبلاً!

لئن كانت تركيا قد ادعت أنها تبتغي من تحركها دعم اتفاق "الصخيرات" حول ليبيا، فإنها سارعت مبكرًا بإرسال إمدادات عسكرية إلى حكومة "الوفاق" المدعومة أمميًا، في مواجهة "الجيش الوطني". وهي خطوة تتجاهل الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة. وهذا، فضلاً عن تقارير تترى عن "الدفع بمقاتلين إلى ليبيا عبر خطوط طيران يمتلكها أصولي ليبي موال لأنقرة والدوحة".

> ستستضيف السعودية أكثر من ١٠٠ اجتماع خلال عام رئاسة قمة العشرين، وستكون هذه الاجتماعات والملتقيات متنوعة في موضوعاتها، داعمة لتحقيق أهداف مجموعة العشرين

ما وراء أطماع أردوغان

على غرار ما فعلته أنقرة بالانفتاح على "الحالة المصرية" عقب "ثورة ٢٥" يناير عام ٢٠١١، بالتقارب مع تنظيم الإخوان، قبل أن تتحول إلى "عدو" للدولة المصرية حالياً، فإنها اتبعت الأسلوب ذاته مع ليبيا. وهكذا استقطبت جل القيادات والكوادر المحسوبة على الإخوان، و"الجماعة الليبية المقاتلة"، وجعلت من أراضيها ملاذًا لمنتسبي تيار "الإسلام السياسي"، بل كل مُدرج على قوائم الإرهاب. وبالتالي، أضحى الطريق من مصراتة إلى إسطنبول محببًا إلى قلوبهم.

لكن الرهان التركي على الإخوان في ليبيا، لا يتوقف عند محاولة التطلع لاستعادة ريادة سياسية أو فكرية بالاشتراك مع الإخوان، لكنه رهان على المعطى الاقتصادي أيضاً، إذ بدأت تركيا

بالتغلغل في النشاطات الاقتصادية، لعدد من المؤسسات الليبية، في وقت توقفت مشاريع بمليارات الدولارات، منذ ٢٠١١. وتشير استثمارات تركيا، وتسليحها للقوى الإسلامية، إلى أنها غير مستعدة للتخلي عن مكانها في ليبيا، لتكون لها كلمتها في مستقبلها.

أردوغان يضع نصب عينيه الثروات الضخمة من النفط والغاز في البحر الأبيض المتوسط، ويعمل في ليبيا، على ضمان حصة منها بدعم من ميليشيات جماعة الإخوان الإرهابية، ولكنه أيضًا يفكر في تطويق مصر من جهة وقبرص من جهة ثانية، بالاتفاق على ترسيم الحدود بينه وبين السلطات الليبية المقبلة، التي ستكون موالية ومتفهمة له، لنسف الاتفاقيات الدولية المبرمة بين مصر، واليونان، وإسرائيل، على ترسيم حدود هذه الدول البحرية، واعترافها المتبادل فيما بينها بمناطقها الاقتصادية الخالصة، والتي تُشير المؤشرات بعد الاكتشافات الضخمة في مصر، وإسرائيل، وقبرص، إلى احتوائها كميات هائلة من الغاز.

أسباب التدخل

سعى النظام التركي لتوفير غطاء سياسي يسوغ تدخله العسكري في ليبيا، لكن برغم ما يردده أردوغان وطابوره الخامس في عالمنا العربي، فإن هناك أسبابًا ودوافع معلومة وراء البلطجة التركية الأخيرة في ليبيا.

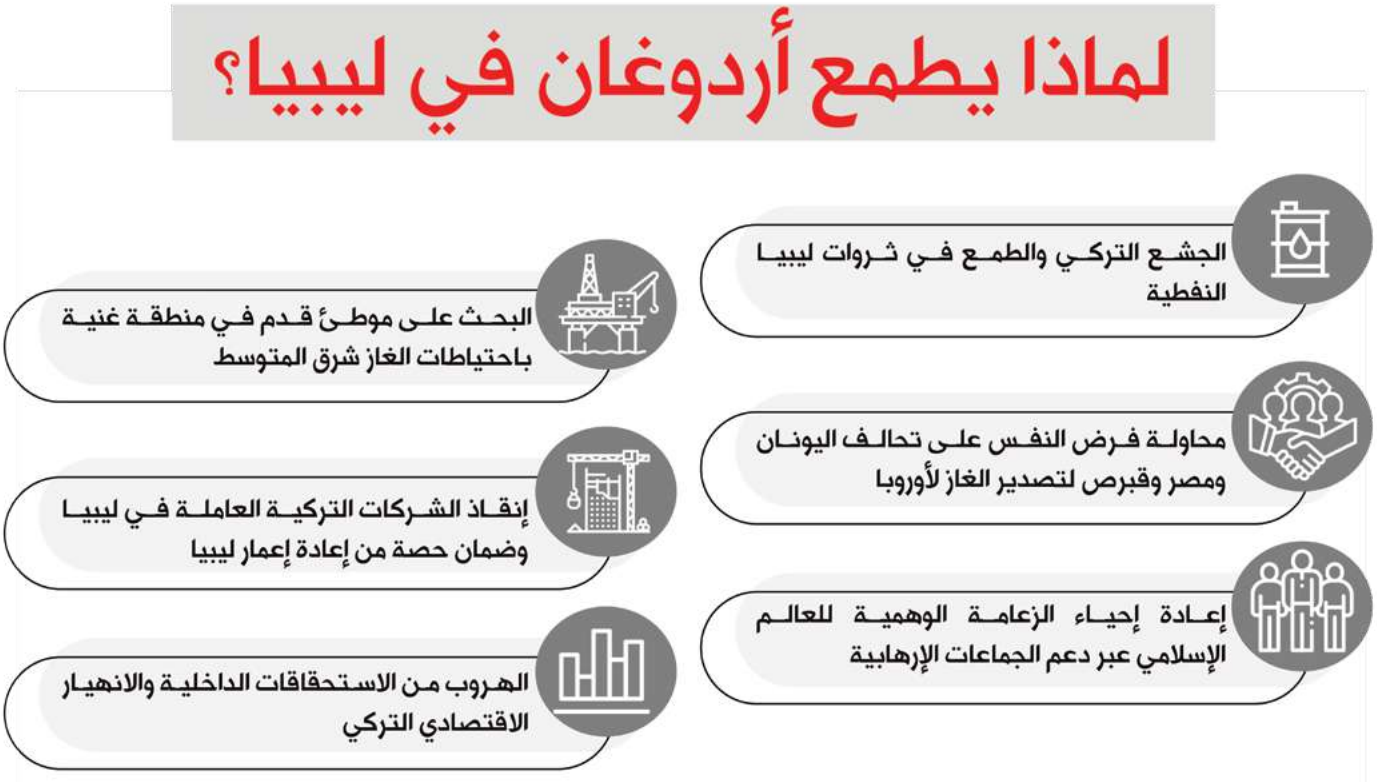

من أهم هذه الدوافع الرد على اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين كل من مصر واليونان وقبرص، ومزاحمة الدول التي تقوم بالتنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط، بعد الاكتشافات النوعية في قطاع الغاز الطبيعي بالإقليم. ليبيا بلد غني باحتياطيات النفط والغاز، ومع زعزعة استقرارها، ثار جشع العديد من اللاعبين الدوليين، بما في ذلك الحكومة التركية، التي لا تخفي أطماعها في ثروات البلد العربي.

> تعلل تركيا تدخلاتها في ليبيا بحماية "جغرافيتها وإرثها القديم"، تتزايد المخاوف من أن تشرع "الانتهازية التركية" الباب أمام حرب إقليمية، سيكون الخاسر فيها الشعب الليبي بكل أطيافه ومناطقه

وفي هذا السياق، تعمل تركيا التي وجدت نفسها محرومة من كعكة الغاز في البحر الأبيض المتوسط، على تخريب الوضع القائم جيوسياسيًا، بالتهديد بالتنقيب عن الغاز في عرض سواحل قبرص مثلاً، ما يعني تهديدًا لمصر في جنوب المتوسط المحاذي لليبيا. وإذا اعترفت أي سلطة في ليبيا، بحدود بحرية لتركيا، تتجاوز المنطقة الاقتصادية الحالية، فإن من شأن ذلك أن يخلق وضعًا استراتيجيًا ودوليًا جديدًا، يسمح لتركيا بالمطالبة بالثروات الغازية في المياه الاقتصادية لدول المتوسط الأخرى من مصر إلى سوريا، ومن قبرص إلى إسرائيل ولبنان.

مصلحة تركيا في ليبيا تتعلق أكثر بالموازين الاستراتيجية في صراع القوى الدائر في شرق البحر الأبيض المتوسط. بالنسبة لأنقرة، يتمثل أسوأ السيناريوهات في شرق البحر الأبيض المتوسط في أن تتوصل اليونان مع قبرص اليونانية إلى اتفاق محتمل للمشاركة في مناطق السيادة البحرية. وهذا الأمر من شأنه أن يهدد حقوق ومصالح تركيا والقبارصة الأتراك في مناطق السيادة البحرية المعروفة أنها غنية بالموارد الهيدروكربونية.

أطماع تركيا في المنطقة الغنية باحتياطيات الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط واضحة، لذلك فهي تحاول أن تستولي على المياه الإقليمية الليبية بشكل كبير لمواجهة النفوذ اليوناني جنوب غرب جزيرة كريت، التي تعتبر بوابة شرق البحر الأبيض المتوسط.

كذلك، تطمع تركيا في الحصول على نصيب وفير من النفط الليبي، حيث كانت ليبيا قبل اندلاع الصراع عام ٢٠١١ هي المنتج الثاني للنفط في القارة الإفريقية (١.٦ مليون برميل يوميًا)، وصاحبة أكبر احتياطي من النفط في القارة قاطبة (٣٤ مليار برميل)، بينما تفتقر تركيا لمصادر الطاقة، وتعتمد على الاستيراد في سد ٩٥٪ من احتياجاتها من الطاقة.

إن الجشع التركي كان أحد العوامل الحاسمة التي دفعت أنقرة للتدخل في ليبيا، فالكثير من

الشركات التركية كانت نشطة بالفعل في ليبيا في ظل حكم معمر القذافي. الأرقام الدقيقة لحجم هذه الاستثمارات غير معلنة، لكن يُعتقد أن حجم الاستثمار زاد على الـ٣٠ مليار دولار. سقوط القذافي جعل ليبيا أقل أهمية اقتصادية، حيث انخفضت الفائدة في الاستثمار بشكل ملحوظ.

ومع ذلك، ظلت الحكومة التركية على اتصال وثيق مع حكومة طرابلس، واستمرت الشركات التركية في تلقي عقود العمل في ليبيا. أنقرة نجحت في توقيع عقد لتدشين الطريق الساحلي في طرابلس. لكن عندما اندلع النزاع مع الجيش الوطني الليبي، تمَّ تجميد الكثير من مشروعات البناء، وخسرت الشركات التركية العاملة في ليبيا قدرًا كبيرًا من العقود. إذن، كلما زاد عدد المناطق التي يستحوذ عليها الجيش الوطني الليبي من ميليشيات طرابلس، قلت فرص الشركات التركية في رؤية أموالها مرة أخرى.

ولا نغفل دافع آخر، وهو ضمان تعاقد الشركات التركية على نصيب وفير من المشروعات في مجال إعادة إعمار ليبيا، نظرًا لخبراتها في هذا المجال، حيث كانت ليبيا هي أول دولة أجنبية يمارس فيها المقاولون الأتراك أنشطتهم عام ١٩٧٢. كما أنها الدولة الثالثة ضمن قائمة البلدان الأجنبية الأكثر احتضانًا لمشروعات المقاولين الأتراك، بقيم مالية تصل إلى ٢٨.٩ مليار دولار.

أيضًا هناك دافع مهم، ألا وهو محاولة إحياء الدور التركي الواهم في قيادة العالم الإسلامي، ودعم تنظيمات الإخوان المسلمين بالمنطقة، بعد الضربات التي تعرضت لها بمصر والسودان، وتعزيز سياسة العثمانية الجديدة، في ظل التوجهات والارتباطات الإخوانية لحكومة الوفاق الوطني. وهو أمر تبدو أهميته مع اقتراب الذكرى المئوية لسقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤. وكذا مع محاولة أنقرة تعويض الإخفاق في تحقيق حلم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

> تتهيأ أنقرة الآن للعودة رسميًا إلى ليبيا، لكن هذه المرة تود دخولها بعدتها وعتادها، بغطاء من المجلس الرئاسي لحكومة "الوفاق"، وتحت عباءة قوى وتيارات إرهابية

مشروعية واهمة

تزعم تركيا وطابورها الخامس في عالمنا العربي أن ممارساتها إزاء ليبيا هي ممارسات مشروعة من الناحية القانونية، لكن هذه الحجج التركية مردود عليها.

إن حكومة الوفاق الوطني لا تتمتع بالشرعية، فاتفاق الصخيرات الذي جاء بها في ديسمبر٢٠١٥ اشترط اعتمادها من جانب مجلس النواب الليبي ببنغازي، حتى تكتسب الشرعية، وهو ما لم يحدث حتى الآن. ولا يمكن للأمم المتحدة أو أي جهة خارجية أن تفرض حكومة ما عنوة على الشعب الليبي.

كما أن الجهة الوحيدة التي تملك حصريًا صلاحية التشريع والتصديق على المعاهدات الدولية في ليبيا حاليًا هي مجلس النواب، المنتخب في أغسطس٢٠١٤، وذلك وفق نصوص اتفاق الصخيرات (م٨، م١٣). ونظرًا لأن المجلس قد أكد عدم شرعية حكومة الوفاق، ورفضه لما وقعته من اتفاقات مع تركيا، يصبح اتفاق ترسيم الحدود منعدم الأثر، حتى إذا جاء تحت مسمى "مذكرة تفاهم". كما يكون طلب حكومة الوفاق للتدخل الخارجي أمرًا غير مشروع.

أيضًا، حكومة الوفاق الوطني – كحكومة أمر واقع في طرابلس- لا تسيطر فعليًا على إقليم الدولة. وبالتالي، ليس من حقها طلب التدخل الخارجي في تلك الحالة. وهذا هو الرأي الراجح لدى أغلب فقهاء القانون الدولي.

إن اتفاق الصخيرات ليس أبديًا. فهو يستهدف ترتيب الأوضاع بليبيا لمدة انتقالية، يتم خلالها الإعداد لتأسيس نظام سياسي جديد. وقد حدد الاتفاق مدة ولاية حكومة الوفاق بعام واحد، يبدأ من تاريخ اعتمادها من مجلس النواب، مع عدم جواز التجديد لها إلا لعام واحد فحسب، في حال

تعذر صياغة الدستور. ونظرًا لعدم تنفيذ معظم استحقاقات المرحلة انتقالية وفقًا للاتفاق، فإنه يكون قد فشل عمليًا، ولا يجوز الاعتداد به كسند لشرعية حكومة الوفاق.

كذلك، موافقة البرلمان التركي على التدخل العسكري هو شأن داخلي، لا يضفي المشروعية عليه، نظراً لمخالفته لحظر السلاح الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا منذ ٢٠١١، بموجب القرار١٩٧٠، والقرارات اللاحقة، وهو ما يجعل موافقة البرلمان على التدخل أقرب إلى "إعلان حرب".

الليبيون يعارضون

السواد الأعظم من الليبيين أكدوا رفض اتفاق ترسيم الحدود مع تركيا، ورفض تدخلها العسكري في بلادهم. فعلى المستوى الرسمي رفض مجلس النواب ذلك التدخل، وأعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع تركيا. واتهم حكومة الوفاق بالخيانة العظمى. وطالب بمقاضاة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق ووزيري الخارجية والداخلية، وغيرهم ممن وقعوا اتفاق ترسيم الحدود مع تركيا، مع التحرك لنزع الاعتراف الدولي بتلك الحكومة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بديلة.

كما فوض مجلس النواب الجيش الوطني الليبي في استكمال تحرير طرابلس من الميليشيات المسلحة، وتعطيل كافة المنافذ البحرية والجوية الواقعة تحت سيطرتها، وإسقاط حكومة الوفاق بالقوة، حيث تمَّ تخصيص ميزانية طوارئ لقوات القيادة العامة بقيمة ٢٠ مليار دينار. وهنا دعا الجيش الوطني إلى النفير العام، وفتح باب التطوع لكل ليبي قادر على حمل السلاح لمواجهة الاعتداء التركي.

وعلى المستوى الشعبي، أعلن أغلب قطاعات الشعب أن التدخل التركي سوف يشعل الصراع بليبيا، ويكرس تقسيمها، وقد يدفع البلاد لحرب أهلية شاملة، ويفسح المجال أمام فوضى التدخلات المباشرة، بعدما طلبت حكومة الوفاق المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا والجزائر، لأجل الدفاع عن طرابلس، ومواجهة الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية.

أيضًا، دعت كبريات القبائل للتضامن مع الجيش الوطني الليبي ضد "العدو العثماني التاريخي"، الذي تسبب في تأخر ليبيا لمئات السنين. ومن أهمها قبائل ورشفانة، وترهونة، والدرسة، وقبائل زوية الشيخ السنوسي، التي هددت بوقف إنتاج الحقول النفطية بمناطقها للرد على التدخل التركي. كما طالبت مجموعة من منظمات المجتمع المدني الليبي القيادة العامة بتفعيل القانون ٢٢ لسنة ١٩٩٩ بشأن مشاركة المدنيين والشرطة والجهات الأمنية للقوات المسلحة في الحراسة والحماية والتأمين والدفاع.

> يستهدف تحرك أردوغان البراغماتي في ليبيا، لتوسيع النفوذ، وبيع وتجريب السلاح، والاستحواذ على أكبر قدر من "كعكة" النفط الليبي مستقبلاً

رفض عربي ودولي

القرار التركي أثار موجة غضب عارمة على الصعيدين العربي والدولي، فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن رفضها وإدانتها للتصعيد التركي الأخير في الشأن الليبي، منددة بموافقة البرلمان التركي على إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا.

وأكدت السعودية أنها تعتبر ذلك انتهاكًا لقرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن ليبيا وتقويضًا للجهود الدولية الرامية لحل الأزمة الليبية ومخالفة للموقف العربي الذي تبناه مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وأشارت إلى أن هذا التصعيد التركي يشكل تهديدًا للأمن والاستقرار في ليبيا، وتهديدًا للأمن العربي والأمن الإقليمي، كونه تدخلاً في الشأن الداخلي لدولة عربية في مخالفة سافرة للمبادئ والمواثيق الدولية.

بدورها، أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة القرار التركي، معتبرة إياه "انتهاكًا واضحًا لمقررات الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن حول ليبيا". وحذرت من مغبة أي تدخل عسكري تركي في ليبيا وتداعياته، مؤكدة رفضها لأي مسوغات قانونية واهية تستخدمها تركيا. وقالت إن مثل هذا التدخل يمثل تهديدًا واضحًا للأمن القومي العربي واستقرار منطقة البحر الأبيض

المتوسط. كما نبهت الوزارة إلى الدور الخطير الذي تلعبه تركيا بدعمها للتنظيمات المتطرفة والإرهابية عبر نقل عناصر متطرفة إلى ليبيا، مما يُبرز الحاجة المُلحة لدعم استعادة منطق الدولة الوطنية ومؤسساتها في ليبيا مقابل منطق الميليشيات والجماعات المُسلحة الذي تدعمه تركيا.

أمَّا مصر، وفور إعلان تركيا نيتها التدخل العسكري في ليبيا، استنفرت القاهرة قدراتها العسكرية والسياسية. واجتمع مجلس الأمن القومي المصري برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسي لمناقشة الملف الليبي. ونفذت البحرية المصرية عملية برمائية في إحدى مناطق البحر المتوسط، للمرة الثانية في غضون أقل من شهر. وشاركت إحدى حاملات المروحيات من طراز "ميسترال" ومجموعتها القتالية في الأنشطة التدريبية في مسرح عمليات البحر الأبيض المتوسط.

وسياسيًا، دعت مصر إلى اجتماع طارئ لوزراء خارجية كل من فرنسا وإيطاليا واليونان وقبرص، لبحث تطورات الأوضاع في ليبيا. ويرى مراقبون في دعوة كل من اليونان وقبرص المتوجستين من طموحات تركيا النفطية في المتوسط، مؤشرًا على سعي القاهرة لتشكيل تحالف متعدد الأطراف في مواجهة أنقرة. الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، قد علق على التدخل التركي بأن بلاده لن تسمح لأحد بالسيطرة على ليبيا، في إشارة إلى تركيا. الرئيس المصري في اتصالين هاتفيين مع نظيره الأميركي دونالد ترمب ورئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي، شدد على ضرورة وضع حد لحجم التدخلات الخارجية غير المشروعة في الشأن الليبي.

أمَّا تونس، فقد رفضت رفضًا قاطعًا أي تدخل أجنبي في ليبيا، بما فيه التدخل التركي، مؤكدة أنه موقف تونس منذ الأول ولم ولن يتغير. وحول السماح لتركيا باستخدام أراضيها للتدخل عسكريًا في ليبيا، قالت الرئاسة التونسية إنها لا يمكن أن تسمح بذلك وأن جواب رئيس الجمهورية قيس سعيد، كان صريحًا لنظيره التركي خلال زيارته لتونس.

وبالمثل، أكد وزير الخارجية الجزائري رفض بلاده وجود أي قوة أجنبية مهما كانت هويتها في ليبيا، نافيًا وجود أي قطع بحرية تركية بالموانئ الجزائرية، مشيرًا إلى أن لغة المدافع ليست هي الحل، وأن الحل يكمن في التشاور بين الليبيين فحسب، بمساعدة جميع الجيران. فيما اكتفت السودان وتشاد والنيجر برفض التدخل التركي، دون اتخاذ إجراءات فعلية محددة.

مجلس الجامعة العربية في اجتماع طارئ أكد رفضه للتدخل التركي في الشأن الليبي، وضرورة الحفاظ على وحدة ليبيا وسلامة أراضيها، وفق مقررات اتفاق الصخيرات، باعتباره المرجعية الوحيدة للتسوية بليبيا. وهو ما أكده الاتحاد الإفريقي أيضًا.

> يضع أردوغـان نصب عينيه الثروات الضخمة مـن النفط والغاز في البحر الأبيض المتوسط، ويعمل في ليبيا، على ضمان حصة منها بدعم من ميليشيات جماعة الإخوان الإرهابية

كما أعرب المجلس الأعلى لرابطة العالم الإسلامي باجتماعه الرابع والأربعين في مكة المكرمة، عن إدانته التدخل التركي في الشأن الليبي، منددًا بقرار البرلمان التركي في هذا الشأن.

رفض قرار أردوغان لم يقتصر على الدول العربية، بل تخطاه إلى داخل تركيا نفسها، فعلى الرغم من الحملات الإعلامية التي مارسها الرئيس التركي وحزبه الحاكم، فإن أحزاب المعارضة الرئيسية ما انفكت تعلن رفضها القاطع للتدخل التركي في ليبيا ورفضها منح أي تفويض للقوات المسلحة التركية للتدخل في هذا البلد.

بدورها، حذرت الأمم المتحدة من التدخل الأجنبي في ليبيا. لكنها لم تذكر تركيا بالاسم. رغم انتهاك الأخيرة لقرارات المنظمة بشأن ليبيا. كما أنها لم تحسم بعد أسماء الأطراف المشاركة في مؤتمر برلين لتسوية الصراع الليبي، رغم أنه يكاد يكون هو لقاء الفرصة الأخيرة لإنقاذ عملية الصخيرات. أي أن الأمم المتحدة، بمبعوثيها التسعة إلى ليبيا، وآخرهم غسان سلامة، تمثل جزءًا من المشكلة وليس جزءًا من الحل. فهي التي منحت الشرعية لحكومة الوفاق. وهي من تتمسك بعدم سحب الاعتراف الدولي بها، رغم الفشل الذي حاق بعملية الصخيرات، مما سمح لتلك

الحكومة بالاستئثار بأموال إنفاق النفط الليبي، وتسخيرها في تسليح الميليشيات الموالية لها، مع حرمان شرق البلاد من نصيبها من تلك الأموال.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد حذر رئيسها دونالد ترمب من مغبة التدخل التركي، مؤكدًا أنه سوف يعقد الوضع بليبيا. ودعت الخارجية الأميركية إلى إطلاق حوار سياسي لتسوية الصراع، تديره الأمم المتحدة. كما دعا الممثل السامي للأمن والسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي لاحترام قرار الأمم المتحدة بحظر توريد السلاح لليبيا، مطالبًا كافة الأطراف بالتعاون مع المبعوث الأممي إلى ليبيا، ومعربًا عن أمله في إنجاز تسوية سياسية مقبولة خلال مؤتمر برلين.

واللافت في الأمر وجود نوع من التوافق بين الأطراف الأوروبية بشأن رفض التدخل التركي، حتى بين الدول التي كانت تتخذ مواقف متباعدة مثل فرنسا وإيطاليا.

حتى روسيا التي تناكف أوروبا كثيرًا، ورغم التقارب الأخير مع تركيا في بعض الملفات، فإنها رفضت التدخل التركي في ليبيا. وقال الكرملين، الذي عبر عن قلقه من التدخل التركي في ليبيا، إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي، اتفقا على أن الموقف في ليبيا يجب أن يحل بطريقة سلمية. كما أكد نائب رئيس لجنة الدولة للشؤون الخارجية في مجلس الدوما الروسي، "ديمتري نوفيكوف"، أن إرسال القوات التركية إلى ليبيا سيزيد الوضع سوءًا وسينعكس سلبًا على الشعب الليبي. ووفقا لـ"نوفيكوف" سيتعين على روسيا بناء سياستها بما يتوافق مع المستجدات مع الحرص على مراعاتها جميع العوامل.

تداعيات التدخل التركي

هناك تداعيات محتملة للتدخل التركي على الوضع الداخلي بتركيا. فالتدخل سوف يتيح لأردوغان الفرصة لصرف أنظار الشعب التركي عن مشكلاته الاقتصادية الداخلية، ولو إلى حين، حيث تكشف المؤشرات عن تراجع سعر صرف الليرة، وزيادة العجز في الميزان التجاري، وتفاقم الديون الخارجية لتزيد على ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات البطالة إلى١٤٪، ليصبح هو المعدل الأكبر منذ عشر سنوات.

لكن إرسال قوات تركية ربَّما يؤدي إلى وقوع خسائر في الأرواح في صفوفهم، واستهداف مقار وممتلكات الشركات التركية بليبيا، وتوتر العلاقات التركية مع بعض الأطراف الدولية الأخرى، خاصة روسيا. لذا، فمن المتوقع أن يؤدي التدخل التركي لتنامي المعارضة السياسية ضد أردوغان، والتأثير بالسلب على شعبيته، في مواجهة منافسيه السياسيين، في ظل تصويت ١٨٤ نائبًا بالبرلمان ضد قرار التدخل، ورفض أحزاب المعارضة لذلك، خاصة حزب الشعب الجمهوري، والحزب الصالح، وحزب الخير، وحزب الشعوب الديموقراطي.

> يسعى أردوغان لتوفير غطاء سياسي يسوغ تدخله العسكري في ليبيا، لكن برغم ما يردده هو وطابوره الخامس في عالمنا العربي، فإن هناك أسبابًا ودوافع معلومة وراء البلطجة التركية الأخيرة في ليبيا

وعلى المستوى الداخلي بليبيا، فإن التدخل التركي سوف ينقل الصراع بها إلى حالة تشبه الصراع بسوريا واليمن. كما أنه سينزع الشرعية تمامًا عن حكومة الوفاق، خاصة إذا ما تسبب في وقوع خسائر بين المدنيين. كما أنه سيعزز شعبية الحكومة الليبية في الشرق، والقوات المسلحة الوطنية، ويسهم في التفاف الشعب الليبي حولها.

وعلى المستوى الإقليمي، فمن المتوقع أن يؤدي التدخل إلى تدخلات عسكرية مباشرة وغير مباشرة من جانب الدول الداعمة لحكومة عبدالله الثني، وعلى رأسهم مصر، وذلك بالتنسيق مع الجيش الوطني الليبي، وذلك عبر توجيه ضربات جوية ضد مواقع تنظيم "داعش" وغيره من الميليشيات المسلحة بليبيا؛ وهو ما يعني حدوث حرب بالوكالة بين حلفاء حكومة طبرق من جهة، وبين تركيا من جهة أخرى.

ويعود ذلك إلى ما يمثله التدخل التركي لدعم حكومة الوفاق، ذات الروابط والتوجهات الإخوانية، ودعم تنظيم "داعش" والميليشيات المسلحة المتطرفة من تهديد مباشر للأمن القومي العربي،

والأمن الوطني المصري، حيث تشترك مصر مع ليبيا في حدود برية مباشرة، طولها زهاء ١١١٥ كم، وهو ما يمنح القاهرة الحق في إعمال مبدأ الدفاع الشرعي عن الذات، وفق نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

كما تشير المعطيات المذكورة سلفًا إلى أن الأوضاع في ليبيا تتجه نحو مزيد من التعقيد. ومن غير المرجح أن يثمر مؤتمر برلين عن تسوية سياسية، في ظل تباين مصالح الدول الكبرى، خاصة أعضاء مجلس الأمن الدولي، بشأن طبيعة التسوية، واستمرار الأطراف الخارجية في تغذية الصراع؛ وهو ما يدفع للقول بأن أطراف الصراع لن تقبل بأي تسوية سلمية إلا بعد حدوث أحد متغيرين، هما: نجاح الحملة العسكرية للجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال حفتر في الاستيلاء على طرابلس، وبالتالي نجاح قوى الشرق في فرض رؤيتها للحل. ولعل تحرير الجيش الوطني لمدينة سرت وقاعدة القرضابية الجوية، أخيرًا، يمثل مقدمة لهذا الاتجاه.

المتغير الآخر هو استمرار القتال دون القدرة على تحقيق الحسم العسكري، بحيث لا يوجد فائز أو مهزوم، عندها يمكن القبول بالجلوس إلى مائدة المفاوضات، كخيار عقلاني رشيد، بدلاً من استمرار الاستنزاف العسكري بكل تداعياته السلبية، وهو ما قد يتحقق في حال نجاح التدخل التركي في استعادة توازن القوى بين طرفي الصراع الأساسيين.

وفي خضم التدفق المكثف للسلاح إلى ليبيا، وتعدد الأطراف الخارجية المتدخلة بشكل مباشر وغير مباشر، يصبح من الصعب الاعتماد على الليبيين أنفسهم في إنجاز تسوية سلمية للصراع، وتصبح كافة الاحتمالات مفتوحة وقابلة للتحقق، مما يوجب التعاون الإيجابي الفعال على المستويين العربي والإفريقي أولاً، كمقدمة لحشد التأييد الدولي، لأجل جمع الأطراف المتحاربة على مائدة التفاوض، التي تمثل الإطار المناسب لتأسيس نظام سياسي جديد بالبلاد.

نتائج

١ - الأطماع التركية في ليبيا كان لها دور حيوي في توحيد المواقف العربية والدولية لمواجهة مخططات أردوغان.

٢ - أطماع أردوغان تسببت في نوع من التوافق بين الأطراف الأوروبية بشأن رفض التدخل التركي، حتى بين الدول التي كانت تتخذ مواقف متباعدة مثل فرنسا وإيطاليا.

٣ - اكتساب المعارضة التركية زخمًا جديدًا في مواجهة استبداد أردوغان، في ظل الانهيار الاقتصادي ومع توقعات بتحول ليبيا لمقبرة للجنود الأتراك.

٤ - التدخل التركي سيزيد من انقسام دولة ليبيا وزعزعة الاستقرار بالمنطقة، ويقود الأوضاع في ليبيا لمزيد من التعقيد.

٥ - التدخل التركي في ليبيا يمثل تهديدًا صريحًا ومباشرًا للأمن القومي العربي، لا يقل خطورة عن التهديد الإيراني، وهو ما ينذر بحرب عربية ضد تركيا.

٦ - الأمن القومي المصري هو أكثر المتضررين، وهو ما يمنح القاهرة الحق في إعمال مبدأ الدفاع الشرعي عن الذات، وفق نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

٧ - عمل أردوغان لسنوات على تحسين علاقته مع روسيا، لكن التدخل في ليبيا سيضعه في مواجهة مع موسكو، ما يؤثر في العلاقات الروسية التركية ويفقد أردوغان حليفًا حيويًا.

٨ - في خضم التدفق المكثف للسلاح إلى ليبيا، وتعدد الأطراف الخارجية المتدخلة بشكل مباشر وغير مباشر، انتقل الصراع الليبي إلى حالة تشبه الصراع في سوريا.

٩ - إفشال أي مبادرات لتسوية الوضع في ليبيا، بما فيها مؤتمر برلين، ومن الصعب الاعتماد على الليبيين أنفسهم في إنجاز تسوية سلمية، لتبقى كافة الاحتمالات مفتوحة.

١٠ - إذا أصر أردوغان على التدخل في ليبيا، فيمكن القول بأن ليبيا ستكون القشة التي ستقصم ظهر أردوغان، أو فيتنام تركيا، بعد فقد حلفائه وزيادة أعدائه داخليًا وخارجيًا.

المراجع

١ - أردوغان يقرر إرسال قوات إلى ليبيا ويطلب موافقة البرلمان - الشرق الأوسط - https://bit.ly/2N3WC6O

٢ - السعودية تندد بموافقة البرلمان التركي على إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا - العربية نت - https://ara.tv/gvxs4

٣ - "الدوما الروسي": إرسال قوات تركية إلى ليبيا سيزيد الوضع سوءًا - الساعة ٢٤ - https://bit.ly/39QizQf

٤ - الإمارات تدين قرار تركيا إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا - سكاي نيوز عربية - https://bit.ly/35ueLkw

٥ - "موقفنا لم ولن يتغير".. تونس تجدد رفضها التدخل التركي في ليبيا - الحرة - https://arbne.ws/2unbvdD

٦ - مجلس رابطة العالم الإسلامي يدين التدخل التركي في ليبيا - العربية نت - https://bit.ly/2QziwRw

٧ - مصر تبحث عن حلف مناهض لأنقرة.. التدخل التركي يفتح الباب لحرب بالأصالة في ليبيا - الحرة - https://arbne.ws/36ydo5A

٨ - ما هي عواقب التدخل التركي في ليبيا؟ - حفريات - https://bit.ly/2FtLxaJ

٩ - أبعاد التدخل التركي في ليبيا - أوغاريت بوست - https://bit.ly/35ACQG5

١٠ - التدخل التركي في ليبيا.. مصر أمام ثلاثة خيارات - الحرة - https://arbne.ws/2MYLo3l

١١ - أحزاب المعارضة الرئيسية ضد مشروع أردوغان في ليبيا - صحيفة أحوال تركية - https://bit.ly/2FtMik5

١٢ - التدخل التركي في ليبيا.. إلى أين؟ - العرب - https://bit.ly/2sLTOnV

١٣ - التدخل التركي في ليبيا يضع المنطقة على حافة الحرب - الشرق الأوسط - https://bit.ly/2N0YuwL

١٤ - التدخل التركي في ليبيا.. أنظار أردوغان على نفط وغاز المتوسط - موقع ٢٤ - https://bit.ly/2FtMIXH

١٥ - النفط أولاً وحصار مصر ثانيًا.. ٦ أسباب للتدخل التركي في ليبيا - عثمانلي - https://bit.ly/35vQQB2

١٦ - "الاتحاد" تكشف أبعاد التدخل التركي في ليبيا - الاتحاد - https://bit.ly/2FwTAn2

١٧ - تدخل تركيا عسكريًا في ليبيا ـ حسابات الربح والخسارة - دويتش فيله - https://bit.ly/39N9Ezi

١٨ - رفض عربي ودولي لتدخل إردوغان في ليبيا - الشرق الأوسط - https://bit.ly/2sLVYUB

١٩ - التدخل التركي في ليبيا .. الدوافع والتداعيات - مركز فاروس - https://bit.ly/2tE2zAa

خدمات مركز سمت